دور وأهمية التنسيق بين مختلف وكالات الدولة الجزائرية وهيئاتها في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

Role and importance of the coordination between the various agencies and structures of the Algerian state in limiting the informal economy phenomenon in Algeria

د. تقار عبدالكريم (*)
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس -
abdelkrimteguar@gmail.com

د. دربان أحمد
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس –
dorbaneahmed9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/27

****

ملخص:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة إلى درجة كبيرة، عانت منها وبدرجات متفاوتة كل الاقتصاديات العالمية، واشتد النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وآثارها منذ فترة الثمانينات، نظرا لما يلعبه هذا الاقتصاد من أهمية في توفير فرص العمل في الريف والحضر والتقليل من الفقر .

لقد إزداد الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر في الآونة الأخيرة خاصة مع ثبوت فشل سياسات الاقتصاد الرسمي الاقتصادية والاجتماعية على استيعاب اليد العاملة المتزايدة، ومع زيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي و ما يستوعبه من موارد كامنة، لذلك دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة ومخزن للمبادرات من خلال معالجة أسبابه وآثاره التي تمس كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

*المؤلف المرسل: تقار عبد الكريم.

وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال التعرض إلى العوامل التي أدت إلى انتشاره وتناميه، بالإضافة إلى مدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة من طرف الدولة الجزائرية للتعامل مع الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، الفساد، تقليد العلامات التجارية، الغش الضريبي.

Abstract:

The informal economy is a highly complex economic, social and political phenomenon, all world economies have suffered from them to varying degress, since the 1980s, the debate intensified given the importance of this economy in providing job opportunities in rural and poverty reduction.

Recently, interest in this phenomenon has increased especially with the failure of official economic policies to accommodate the labor, and with increasing proportion of GDP and the resources that it accommodates, therefore it must pay attention to it as a phenomenon and as a source of wealth and a store of initiative through processing its causes and affects that touches all economic, social, environmental and institutional dimensions.

Therefore, we aim through this study to study the informal economy in Algeria, through exposure to the factors that led to its spread and development, in addition to the affectiveness of the mechanisms and methods adopted by the Algerian state to deal with the phenomenon.

key words: : Informal economy, informal sector, corruption, imitating brands, tax fraud.

مقدّمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع التي أثارت اهتمام الكثير من الدول والحكومات والباحثين الاقتصاديين والاجتماعين وفقهاء القانون، رغم الاختلاف الموجود في تسميته (الاقتصاد الموازي، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم)، إلا أن الجميع يبحث عن أسباب إنتشار هذه الظاهرة ومدى درجة خطورتها على الاقتصاد الوطني وكيفية معالجتها.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، وقد أخذت تتنامى في الاقتصاد الجزائري مع ظهور الأزمات الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات وتحول نمط الاقتصاد الجزائري من نظام اقتصاد موجه تتحكم فيه الدولة في كل دواليبه إلى نظام اقتصادي حر تتخلى فيه الدولة عن مظاهر وجودها تاركة المجال للسوق وقوانينه.

حيث يشير أخر تقرير للبنك المركزي الجزائري لشهر نوفمبر 2018 أن حجم السوق الموازية يفوق 4800 مليار دينار جزائري، منها 200 مليار دينار تمثل المدخرات الصغيرة للعائلات الجزائرية، أي ما يعادل 40.5 مليار دولار خارج رقابة السلطة ولا تستفيد منها خزينة الدولة.

لايزال سعي الدولة الجزائرية متواصل منذ نهاية الثمانينات لإحداث التنمية وإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك بوضع إستراتيجيات مبنية على أرقام واقعية، إلا أن إغفالها للنشاط الخفي غير المحصى مهما كان نوعه مشروعا أو غير مشروع يفقدها المصداقية، مما يدفع بها إلى التقدير غير الدقيق لإمكانياتها ووسائلها للوصول للأهداف المرجوة.

كما يؤدي عدم سيطرت الدولة على النشاط الخفي فقدانها إيرادات جبائية معتبرة تحملها على الناشطين في القطاع الرسمي بما يدفع بهم إلى محاولة التفكير في إيجاد الطرق المناسبة للتهرب من دفع الضريبة.

إنطلاقا مما سبق تتمحور **إشكالية** الدراسة في: **كيف تتعامل مختلف الوكالات والهيئات التابعة للدولة الجزائرية مع ظاهرة الاقتصاد غيرالرسمي، وما هي الإجراءات المتخذة للحد من أثاره السلبية على الاقتصاد الجزائري؟**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة إعتمدنا في تحليلنا لهذه الدراسة على **الفرضيات** التالية:

- يظهر الاقتصاد غير الرسمي في عدة أشكال من النشاطات الاقتصادية.
- عدم فعالية السياسات الاقتصادية يؤدي إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي.

لقد جاءت هذه الدراسة **لسببين** هما:

- معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي.
- معرفة مختلف الإجراءات والأساليب المتخذة من طرف الدولة الجزائرية للحد من إنتشاره.

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.

إستنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل الإجابة على التساؤل المطروح إخترنا **المنهج الوصفي** للإلمام بالجانب النظري للدراسة، كما إستخدمنا **المنهج الإحصائي التحليلي** الذي يساعد بشكل كبير على تفسير وتحليل النتائج التي نصل إليها من خلال إستعرض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

لقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، تناولنا في **المحور الأول** مختلف التعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي، تناولنا في **المحور الثاني** مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومختلف المراحل التي مر بها هذا الأخير والأثار التي يخلفها على الإقتصاد الجزائري، كما تناول في **المحور الثالث** كيف تتعامل الدولة الجزائرية مع هذه الظاهرة.

المبحث الأول: تعاريف الاقتصاد غير الرسمي وتسمياته:

يعود أول استعمال لكلمة الاقتصاد غير الرسمي للانثروبولوجي **كايث هارت Keith Hart سنة 1973** ، وهذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث قدم **هارت** تقريرا أين استعمل كلمة "**القطاع غير الرسمي**" للتمييز بين مختلف الأعمال الحرة التي تخلق العوائد، وبين الأعمال التي ترتكز على الأجر.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي: يمكن تعريفه (كريم مصطفى، 2005، صفحة 12)

- **تعريف فيتو تازي vito tazi 1982:** تتمثل في مختلف الأنشطة التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة، سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية.

- **تعريف شنايدر shneider 1985:** تتمثل في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن الواجب إدخالها في الحسابات الرسمية ولكنها غير مسجلة.

- **تعريف فايج Feige 1989:** تتمثل في مختلف الأنشطة التي تمارس بعيدا عن رقابة الدولة، ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية ولا تخضع للضريبة.

- يمكن إستخلاص من التعاريف السابقة إختلاف المهتمين تحديدهم تعريف هذه الظاهرة بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها:

– هناك من ينظر إليها من منظور **التهرب الضريبي**، وبالتالي يشمل الاقتصاد غير الرسمي كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة، لكن يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية بهدف التهرب من دفعها.

– هناك من ينظر إليها من منظور **حسابات الناتج الوطني**، وبالتالي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلا لكنه غير مسجل ضمن حسابات الدخل الوطني، سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواء كانت خاضعة للضريبة أو غير خاضعة للضريبة.

المطلب الثاني: التعاريف المختلفة للاقتصاد غير الرسمي:

هناك عدة تسميات للاقتصاد غير الرسمي نذكر منها مايلي:

– **الاقتصاد التحتي:** يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج التشريعات القانونية، لكنها تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية.

– **الاقتصاد الأسود:** يشمل كافة الأنشطة التي تدر عائدا في السوق لكنها غير مصرح بها لدى السلطات العمومية.

– يجب عدم الخلط بين الأموال السوداء التي تعتبر كثمار للأنشطة الرسمية غير المصرح بها، وبين الأموال القذرة التي تعتبر بمثابة الأرباح الناجمة من الأنشطة غير الشرعية والمجرمة (صفوت عبدالسلام، 2002، صفحة 07)

– **القطاع غير الرسمي:** يتمثل في الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غير المنظمة التي تنتمي إلى القطاع المنزلي وتكون غير مسجلة قانونا.

– **الاقتصاد الموازي:** لا يتعلق بالعمل الخفي، بل بالأنشطة التي تمارس على هامش النظام التجاري التقليدي، إختار الأفراد هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارستها، ويصعب قياسها.

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعد الجزائر من بين البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لعل أهم مرحلة ميزت هذه الظاهرة هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر تبني نظام اقتصاد السوق.

المطلب الأول: المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر كمايلي:

- **مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي1962 - 1986:** تبنت الجزائر خلال هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي تميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبتحديد وتدعيم الأسعار من قبل الخزينة العمومية.

تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، حيث كان غالبية أفراد المجتمع يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، فكانت معظم الأنشطة غير الرسمية تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

- **مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي في الجزائر 1986 إلى نهاية التسعينات:** شهدت هذه المرحلة أزمة انهيار أسعار البترول، الذي ألزم الدولة القيام بعدة إصلاحات لتصحيح الاختلالات التي تولدت نتيجة الأزمة.

تجسد **أول إصلاح** في سياسة إعادة الهيكلة سنة **1989** الذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر، بينما ظهر **ثاني إصلاح** سنة **1993** بهدف إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الخارجية، سميت هذه الفترة باقتصاد الحرب، في حين تمثل الإ**صلاح الثالث** في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة والمتمثلة في: الخوصصة، إلغاء سياسة الدعم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحرة، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية.

لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية، إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة (**أنظر الجدول رقم:01**)، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة وظاهرة تجار الحقيبة.

الجدول رقم 01: تطور نسبة البطالة في الجزائر (1988 .1999)

السنوات	86	87	88	89	90	91	92
% البطالة	15.55	21.4	19.95	18.5	19.7	21.1	23.8
السنوات	93	94	95	96	97	98	99
% البطالة	23.15	24.36	28.1	27.99	26.41	28.02	29.29

Algérie, résultats ’Office national des statistiques, annuaire statistiques de l) (30 صفحة ،.2010, 26°2006/2008,N)

- **مرحلة ما بعد 1998 إلى يومنا هذا:** تميزت هذه الفترة بإرتفاع حجم المداخيل من العملة الصعبة نتيجة إرتفاع أسعار البترول، بما مكن الجزائر من تسديد ديونها الخارجية، وبعث مشاريع استثمارية ودعم القطاع الاجتماعي (النقل، السكن، الصحة، التشغيل)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآثار التالية:

✓ معدل النمو الاقتصادي السنوي فاق نسبة النمو الديموغرافي.

✓ إستقرار نسبة البطالة في حدود 29%، ثم أخذت في الإنخفاض إلى 24% سنة 2003، نتيجة تزايد ميزانية الاستثمار للبرامج التنموية لرئيس الجمهورية، ولبرامج تشغيل الشباب لاسيما إبتداء من سنة 2002.

✓ التحكم في معدلات التضخم الذي إنتقل من 6.3% بين 1995 و1999 إلى 2.6% من 2000 و2003.

✓ تحسين مداخيل الأسر نتيجة رفع الأجور والمعاشات.

رغم كل هذه الأثار الإيجابية لم تتمكن الدولة من القضاء على مشكلة البطالة، لذا عمدت إلى تنظيم القطاع غير الرسمي وتوجيهه لمواجهة الأزمة الحادة لسوق العمل التي تميزت بتقلص طلب العمال في القطاع العمومي.

لذا وفر القطاع غير الرسمي مناصب شغل ومداخيل للبطالين والأسر لم تتمكن الشبكة الاجتماعية وبرامج التشغيل التكفل بهم بسبب قيود الميزانية التي فرضتها المؤسسات الدولية في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي والتعديل الهيكيلي.

المطلب الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي فيمايلي:

- **الفساد:** تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر.

لقد أثرت الأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري سلبا بما أدت إلى حدوث تشوهات كبيرة اقتصاديا واجتماعيا، تمثلت في تدني القدرة الشرائية، انتشار البطالة والفقر، مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد.

الجدول رقم: 02: مؤشر الفساد في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب

السنوات	2015		2016		2017		2018	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الجزائر	88	36	108	34	115	33	105	35
المغرب	80	39	90	37	81	40	73	43
تونس	88	36	75	41	74	42	73	43

((تقارير منظمة الشفافية لسنة 2018 htt://ar.wikidia تم الإطلاع عليه يوم: 2019/03/11)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر الفساد أقل من 40 %، حيث حصلت على درجة 35 من أصل 100 سنة 2018، بالمقارنة مع دول الجوار خلال نفس الفترة، مما يعني أن ظاهرة الفساد في المغرب والجزائر بالمقارنة مع تونس عالية جدا، وأن الآليات القانونية والإجرائية على الرغم من كثافتها إلاّ أن فاعليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل من جهة وإنتشار البيروقراطية من جهة ثانية.

– **تقليد العلامات التجارية:** يقصد بتقليد العلامات التجارية إعادة الإنتاج بالتقليد لخلق الإلتباس لدى المستهلك، تتميز تقليد العلامات التجارية بمنتجات رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية.

يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية سنة 1991، أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، حتى الأدوية.

الجدول رقم:03: أهم المنتجات المقلدة المتواجدة في السوق الجزائرية

طبيعة المنتجات المقلدة	الكمية المحتجزة سنة 2016	النسبة %	الكمية المحتجزة سنة 2017	النسبة %
مواد غذائية	741600	%59.58	762350	%48.68
مواد التجميل	338464	%27.19	26342	%1.68
منتجات رياضية	136839	%11.00	512189	%32.71
منسوجات	22500	%1.8	21840	%1.40

مواد التدفئة	2810	%0.23	1846	%0.12
قطع الغيار	2300	%0.18	231589	%14.79
مواد الكترونية	300	%0.02	9758	%0.62
المجموع	1244813	100	1565914	100

Direction général de la surette nationale ; direction de la police judicaire) sous direction de la police scientifique et technique ; Etude du phénomène De la contrefaçon et de la falsification dans les domaines industriel ; janvier 2018 ; Alger (

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن تقليد العلامات التجارية يكثر خاصة في إنتاج المواد الغذائية بنسبة 59.58% سنة 2016 وبنسبة 48.68% سنة 2017، كما تعتمد في إنتاج هذه المنتجات بالدرجة الأولى على مواد رخيصة وذات نوعية رديئة.

هناك عوامل مشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر يمكن حصرها فيمايلي:

- ✓ عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الثقافية وحقوق المستهلك.
- ✓ نقص مشاركة المصالح المختصة في مكافحة الغش في توعية المستهلك.
- ✓ نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش.
- ✓ نقص وسائل المراقبة.
- ✓ غياب التنسيق بين مختلف المصالح المختصة في مكافحة تقليد العلامات التجارية: الشرطة، الجمارك، الجهاز القضائي.
- ✓ غياب الخبرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الجدد، ونقص معرفتهم بالأسواق العالمية أي شخص بإمكانه استيراد أي منتج.
- ✓ انتشار التقليد والتزييف وسط المنتجين المحليين الذين أصبحوا ينتجون منتجات مغشوشة،

- **المتاجرة في الممنوعات:** يمكن حصر المتاجرة في الأنشطة الممنوعة في:

✓ **المخدرات:** انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك، والجدول الموالي يبين

حصيلة نشاطات مكافحة تهريب وإستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية خلال ثلاثة سنوات الأخيرة كمايلي:

الجدول رقم: 04: الكميات المحجوزة من طرف المصالح المعنية

السنوات	2017	2018
راتنج القنب	52609.907 كلغ	30589.883 كلغ
حشيش القنب	28.841 كلغ	11146 كلغ
بذور القنب	1113.5 غ	2424.3 غ
الكوكايين	6279.407 غ	670902.943 غ
الهيروين	2120.965 غ	3212.320 غ

(الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني www.dgsn.dz)

إضافة إلى هذا تم حجز سنة 2018 : 597 477 1 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية، 892 قارورة من سوائل المؤثرات، 421 6 كبسولة و 18 حقنة، مع اكتشاف وإتلاف 1 152نبتة من نبات القنب و 31 نبتة من نبات الأفيون.

✓ **الجريمة المنظمة والإرهاب:** تعرف الجريمة المنظمة بذلك الفعل المنظم والدقيق الذي تقوم به عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية.

يمكن ذكر أهم أشكال الجريمة المنظمة في الجزائر فيمايلي: التزوير، المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحظورة، تجارة الأسلحة وتزوير العملة وغيرها، إضافة إلى هذا عرفت الجزائر ظاهرة الإرهاب في العشرية السوداء التي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني.

✓ **الهجرة غير الشرعية:** تهدد ظاهرة الهجرة غير الشرعية الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، خاصة أن هذه الظاهرة تعصف بأهم فئة في المجتمع وهي فئة الشباب التي تعاني من عراقيل جمة (التهميش، البطالة، المحسوبية، البيروقراطية....).

تفيد الإحصائيات أن قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية أحبطت 2400 محاولة هجرة غير شرعية سنة 2018، كما أكد الأمين الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن هذه الإحصائيات وعلى ضخامتها لا تعكس العدد الحقيقي للحراقة الجزائريين، حيث أن أعداد كثيرة تبلغ الضفة الأخرى بينما الباقي يأكلهم الحوت.

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيمايلي:

– **الآثار الايجابية:** يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له آثار إيجابية خاصة من الناحية الاجتماعية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مايلي:

✓ **الفقر:** نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشة أفراد المجتمع الذين يعانون الحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من: الغذاء، الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2015 – 2018 تراجعا حيث قدرت نسبتها ب 5.7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال السنوات الماضية، والتي بلغت ذروتها سنة 1995 ب 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999 ثم إلى 7.5% سنة 2005.

رغم ذلك يبقى دخل الفرد الجزائري ضعيفا، إذ أحصت دراسة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أن 177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخلهم عن 5 آلاف دولار سنويا، منها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد، بالإضافة إلى كونها محرومة من خدمات الصحة، التربية، الماء، قنوات الصرف، والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق.

كما أشار تقرير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 563.4 مليار دينار سنة 2015 إلى 605.3 مليار دينار سنة 2018.

وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري والمتمثلة في: السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500 دج، التوازن الطاقوي 2100 حريرة اللازمة للجسم، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.

وأشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن الحصة التي يتزود بها الفرد من السعرات الحرارية تتفاوت من بلد لأخر، إذ ينخفض مستواها إلى أدنى حد (إنتشار الجوع أكبر من 20%) في كل من السودان واليمن، ويرتفع قليلا (إنتشار الجوع بين 5%-19%) في كل

من المغرب، الأردن وموريتانيا، ويرتفع بنسبة ملحوظة (إنتشار الجوع بين 2.5%-4%) في كل من لبنان، مصر، الجزائر، السعودية وسوريا.

تعتمد معظم هذه البلدان في الحصول على السعرات الحرارية من مختلف السلع التي تستوردها، نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

تصل نسبة الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة في الجزائر إلى حوالي19%، وهي نسبة معتبرة إذا يكلف الجزائر الكثير من العملة الصعبة لشرائها، وهذا ما يؤثر أيضا على الدخل الفردي من جهة، وعلى قدرته على شراء مثل هذه السلع من جهة أخرى.

✓ **البطالة:** تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال).

الشكل رقم: 01 نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

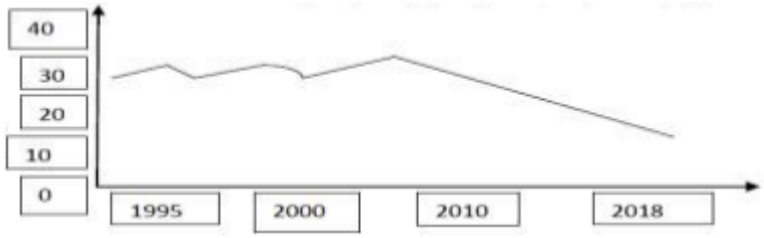

نلاحظ من الشكل السابق أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات، إذ تراوحت بين 29.52% سنة 1997 و29.5% سنة 1999، أما في سنة 2000 فقد بلغت حوالي 29.77%، ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبلغ النسب التالية: 17.7% سنة 2004، 15.30% سنة 2005، 12.30% سنة 2006، 13.8% سنة 2007، 11.3% سنة 2008.

ما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب (سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين)، وإذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الشخص الذي ليس لديه دخلا، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل، والذي قد يجده في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

- **الآثار السلبية:** تتجلى أهم هذه الآثار فيمايلي:

✓ لا يدفع العاملين في القطاع غير الرسمي الضرائب مما يؤدي إلى عجز خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب

إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين ب 852.684 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين 2015 -2017، وحسب تصريحات **مدير الإتصال بالمديرية العامة للضرائب** فان حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 11 ألف مليار دينار سنة 2017، مشيرا إلى أن نصفها يمثل غرامات قضائية.

✓ تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات على مستوى المحاكم، إذ بلغت 4540 قضية فساد سنة 2017.

✓ يؤدي انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وعليه تكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.

✓ يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة الذين غادروا المدرسة التربوية سنة 2017 والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 40 ألف تلميذ، 30 % منهم فقط توجهوا إلى مراكز التكوين المهني، في حين لايزال مصير البقية مجهولا.

✓ زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

✓ غالبية أصحاب الأموال في الجزائر لا يثقون في البنوك التجارية، بل يفضلون القيام بمعاملاتهم خارج الجهاز البنكي، وكشف محافظ البنك الجزائري "**محمد لوكال**" في تقرير نوفمبر 2018 أن حوالي 31% من الكتلة النقدية خارج الجهاز البنكي ولا تستفيد منها الدولة، أي ما يعادل نسبة 24.9% من الناتج المحلي الخام، وهذه النسبة عالية جدا في نظر المختصين والخبراء ما يعكس إنعدام الثقة في البنوك بما يؤدي إلى سيادة السوق الموازية في الجزائر.

✓ يؤدي تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها إلى التأثير السلبي على النشاط الاستثماري، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

✓ تؤدي ظاهرة الإرهاب إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

المبحث الثالث: دور مختلف وكالات الدولة الجزائرية في الحد من ظاهر الاقتصاد غير الرسمي

قامت الجزائر بمجهودات معتبرة منذ الاستقلال بغية التقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي والتقليل من عجز ميزانتها العمومية، وتتمثل هذه المجهودات فيمايلي:

المطلب الأول: قطاع التشغيل في الجزائر: كثفت الدولة الجزائرية مجهوداتها لتحسين مستوى التشغيل في الجزائر، فأنشأت وكالات وطنية متخصصة بهدف تطبيق برامج ترقية الشغل، تتمثل هذه الوكالات في:

– **إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل**: أنشأ الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 99-62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، وهذا في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

يعد الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري منذ سنة1971 بأمر رقم 42-71 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة (ثم تغير اسمه سنة 1990 إلى الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1990).

تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم ومراقبة اليد العاملة، قام الديوان نتيجة زيادة الإيرادات الجبائية البترولية بتسطير برامج استثمارية قصد إمتصاص أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي التقليل من الهجرة نحو الخارج.

توقف نشاط هذا الديوان سنة 1986 بسبب الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر ومدى إنعكاساتها السلبية على الايرادات البترولية مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في خلق مناصب شغل جديدة.

– **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)**: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 1990/09/08 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 1971/06/17 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 99/62 المؤرخ في 1962/11/29.

تمثلت مهمته الأساسية في تنظيم سوق العمل وتسيير العرض والطلب، إستقبال الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل

التشغيل حسب التخصص، تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية لتمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

- **مديرية التشغيل في الولاية:** أنشأت بموجب المرسوم 50/02 المؤرخ في 2002/01/22 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعمالها.

تقوم هذه المديرية بتسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية وتسمح لهم بإكتساب الخبرة التي تساعدهم على الإدماج النهائي في المؤسسات الخاصة أو العمومية.

تتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة العقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات بالدفع من طرف صاحب العمل.

من بين أهم النتائج التي حققها هذا البرنامج هو إستفادة أكثر من 60000 شاب من عقد سنة 2004.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء هيئات عمومية مساعدة لمصالح الشغل تمثلت في:

- **وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):** أنشأ سنة 1996، يتابع نشاطه وزير التشغيل والتضامن الوطني، يمكن تلخيص مهامه الأساسية في:

✓ ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

✓ تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة، أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في المشروع الواحد.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** أنشئت سنة 1996، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أهم أهدافها هي:

✓ تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب وأصحاب المبادرات.

✓ تشجيع كل الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

✓ تقديم الدعم والاستشارات لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.

✓ إعلام المستثمرين الشباب بالقوانين المتعلقة بممارسة النشاط.

✓ إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

✓ ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات المصغرة سواء خلال الانجاز أو بعد الإستغلال.

لقد تمكنت الوكالة بفضل هذه المجهودات من إنشاء أكثر من 68000 مؤسسة مصغرة مكنت من خلق أكثر من 135000 منصب شغل دائم للشباب.

جدول رقم: 05: وضعية المشاريع الممولة حسب القطاعات إلى غاية السداسي الأول 2017

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع	الرجال	النساء
خدمات	104947	244253	334794946748	227195	17058
الزراعة	52367	28479	1876590117228	26063	1416
الصناعة	23915	124133	107706475303	120746	3387
نقل المسافرين	18985	43679	46624698041	43198	481
نقل البضائع	5653	96237	145567153559	95528	709
البناء والأشغال العمومية	31864	93386	119623718654	92694	692
الصيانة	9081	21152	22988134785	21099	53
الأعمال الحرة	9198	20809	21123343895	16746	4063
الصيد	1119	5501	7388160987	5485	16
المجموع	257129	677629	692160149200	274750	28875

))Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement ; direction générale de la ville stratégique et des études économiques ; bulletin d'information stratégique de pme n 29 : °novembre 2017(

– **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** تأسست سنة 2001، بهدف تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق إيجاد مناخ مناسب لذلك، تنحصر مهام هذه الوكالة في:

✓ **المعلوماتية**: استقبال المستثمرين وإعطائهم المعلومات اللازمة والمتعلقة بكيفة الاستثمار في الجزائر.

✓ **التسهيلات**: تقديم تسهيلات لتجاوز العقبات التي تعوق الاستثمار، مع اقتراح تدابير تنظيمية ورقابية لدفع الاستثمار إلى الأمام.

✓ **تشجيع الاستثمار**: محاولة تهيئة البيئة العامة للاستثمار لتحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

الجدول رقم: 06: المشاريع الاستثمارية المصرح بها من سنة 2002 إلى 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بالمليون	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.9	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.6	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.003	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.007	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

(www.andi.dz تم الاطلاع عليه يوم 2019/02/19)

نلاحظ من خلال الجدول تنامي عدد المشاريع مما يعني زيادة توظيف اليد العاملة التي إرتفعت من 1138412 عامل سنة 2017.

نلاحظ حجم الاستثمارات تختلف من قطاع لأخر، نجد قطاعات احتلت نسب عالية في حين أخرى تميزت بالضعف، نلاحظ قطاع النقل احتل الصادرة بنسبة 48.74% ثم يليه قطاعين البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.85% والصناعة بنسبة 17.64%.

ما يثير التساؤل هو كيف تقل الاستثمارات في كل من قطاع الفلاحة (2.06%) والسياحة (1.6%) رغم أن الجزائر تمتاز بأراضي خصبة ومناخ معتدل، بالإضافة إلى تواجد مناطق سياحية يمكن إستغلالها لجلب العملة الصعبة.

- **الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة** (CNAC): أنشأ بموجب الأمر التنفيذي رقم 04/01 الصادر بتاريخ 10 ذو القعدة 1424 الموافق ل 3 جانفي 2004 والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 94/188 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 الموافق ل 6 جويلية 2004.

يهدف هذا الصندوق لمحاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى استحداث نشاطات للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة.

قام هذا الصندوق منذ نشأته بدفع تعويضات للبطالين الممولة بنسبة 1.75% من مجموع 34.5% الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال.

كما تشير الاحصائيات التي أدلى بها السيد **مراد زمالي** وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة الملتقى الوطني لمدراء الهياكل الولائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يوم 26 جانفي 2018 أن الصندوق قام بإنشاء 3474 مؤسسة مصغرة مع إستحداث 8598 منصب شغل سنة 2018، وإنتقلت نسبة المشاريع الممولة في مجال الفلاحة من 3% سنة 2011 إلى 46.3% سنة 2017 وإلى 51.8% سنة 2018،بينما إنتقلت نسبة المشاريع الممولة في مجال الصناعة التقليدية والحرف من 2.2% سنة 2011 على 21.2% سنة 2018، لكن إنخفضت نسبة المشاريع الممولة في مجال الخدمات بما فيها النقل من 87.5% سنة 2011 إلى 9.8% سنة 2018.

المطلب الثاني: التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي، التهرب الجمركي والفساد:

تعتبر ظاهرة الغش الجبائي والتهرب الضريبي من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، إذ يبحث المكلفون بدفع الضريبة عن كل الوسائل والطرق للتملص وعدم دفع الضريبة، لذا إعتمدت إدارة الضرائب على عدة طرق وإجراءات وقائية للقضاء على هذه الظاهرة كمايلي:

- وضع رقم جبائي وطني NIS خاص بكل مؤسسة.

- أدخل هذا الرقم حيز التنفيذ إبتداء من جانفي 2009 وتم تعميمه على جميع مصالح الجمارك مما سهل التعرف على المكلفين بدفع الضرائب وتسهيل الرقابة الجبائية وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح أهمها مصلحتي الضرائب والجمارك.

- منع المشاركة في المناقصات الوطنية والدولية بالنسبة للمتهربين ضريبيا.

– وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب تحمل عبارة "لا شيء" عند طلب تشطيب السجل التجاري.

– وجوب إدراج وثيقة "الزبائن" مع كل تصريح مع إظهار مبلغ الرسم على القيمة المضافة.

– وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين وأصحاب الخدمات (الرقم الجبائي، رقم المادة، رقم السجل التجاري).

كما إتبعت إدارة الجمارك طرق وأساليب لمكافحة الغش الجمركي الذي أخذ في التزايد منذ تحرير التجارة الخارجية سنة 1991.

الجدول رقم: 07: أمثلة عن السلع المحتجزة من طرف مصالح الجمارك

السلع	2016	2017	2018
كوكايين	59099.411غ	6279.407غ	670902.943غ
الهيروين	1403.823غ	22120.965غ	212320غ
أقراص مهلوسة	1072394 قرصا	1201792 قرصا	1477597 قرصا

– أما فيما يخص محاربة الفساد صدر قانون رقم 05/01 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 2005/02/09.

– أما في 2006/02/20 تم إصدار قانون رقم 06/01 لمكافحة الرشوة والفساد الذي تضمن ضرورة المراقبة الداخلية للبنوك للحد من تبيض الأموال.

أدى التطبيق الصارم لهذه القوانين إلى فصل أكثر من 100 موظف جمركي من عملهم سنة 2016، بالإضافة إلى رفع دعاوي قضائية ضد 530 موظف أخر و33 قاضي لتورطهم في العديد من قضايا الفساد.

رغم المجهودات المبذولة لمحاربة الفساد والرشوة في الجزائر، يمكن القول بأنها لم تعط نتائج إيجابية، فحسب تقرير محاربة الفساد لسنة 2017 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فإن قانون الصفقات العمومية المعتمد بالجزائر لا يشجع على محاربة الفساد، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي إعتمدت منذ سنة 1999 إلى غاية 2019 قد أنفقت أكثر من 450 مليار دولار دون أن تحقق الأهداف المرجوة.

المطلب الثالث: أساليب مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر: قامت عدة هيئات وطنية بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر على عدة مستويات منها:

- **على مستوى التشريعات والقوانين:** صدر مرسوم تشريعي رقم 17/93 المؤرخ في 1993/12/07 المتعلق بحماية الإختراعات والمتضمن المواد 12،13،14 أما المواد 31 إلى 34 تتعلق بالعقوبات الخاصة بجنحة التقليد أهمها:
  - ✓ الحبس من شهر إلى ستة أشهر
  - ✓ غرامة مالية من 40000 دج إلى 400000 دج

كما صدر مرسوم تشريعي رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، أما العقوبات والمخالفات المنصوص عليها في هذا التشريع تمثلت في:

- ✓ الحبس مدة 5 سنوات.
- ✓ غرامات مالية تتراوح بين 200000دج إلى 1000000دج حسب نوعية العقوبة.

- **على مستوى مصالح الجمارك:** قامت مصالح الجمارك بعدة تدخلات سمحت لها بحجز عدد معتبر من السلع المغشوشة عبر مختلف موانئ الجزائر.

الشكل رقم 02: كمية السلع المغشوشة المحجوزة من قبل مصالح الجمارك

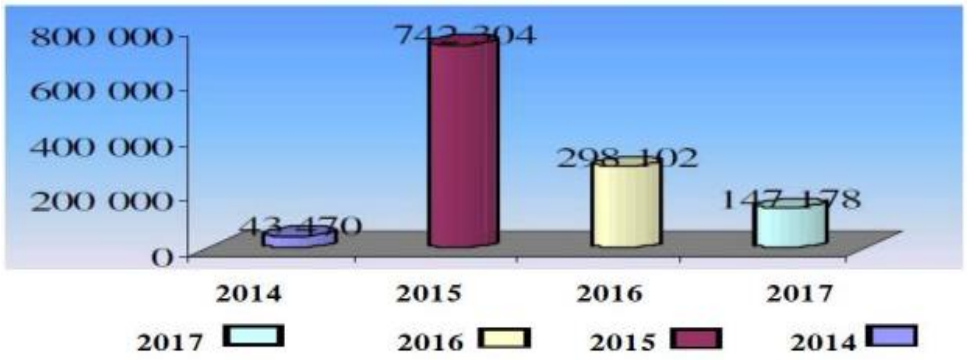

(المديرية العامة للجمارك، فرق التدخل والحماية ضد السلع المغشوشة ، نوفمبر 2018)

نلاحظ من الشكل أن أعلى كمية محتجزة كانت سنتي 2015 و2016 لتتناقص سنة 2017 مما يدل على المجهودات المبذولة من قبل مصالح الجمارك.

أ. **على مستوى وزارة التجارة**: قامت وزارة التجارة في إطار محاربة تقليد العلامات التجارية بإتخاذ عدة إجراءات أهمها:

- ✓ خلق مصلحة خاصة لمراقبة وقمع الغش التجاري.
- ✓ خلق مركز خاص لتدريب وتأهيل أعوان المراقبة.
- ✓ إنشاء مخبر مجهز بأجهزة حديثة لمراقبة مكونات المنتوج.
- ✓ تشغيل حوالي 1500 إطار جامعي متخصص في ميدان المراقبة لتحسين مستوى أعوان المراقبة.
- ✓ كما قامت مصالح الجمارك بإبرام إتفاقيات شراكة (مع phillip ,mouris ,nestle,BCR) أصحاب العلامات التجارية لتكثيف تبادل المعلومات في هذا المجال.

رغم كل هذه المجهودات المبذولة إلا أننا نلاحظ تواجد ظاهرة التقليد منتشرة بكثرة وإقبال المستهلكين على شرائها دون مراعاة لجوانبها السلبية التي تخلفها.

خاتمة:

فبعد عرضنا لإشكالية التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، التي سعت الدولة الجزائرية جاهدة للحد من هذه الظاهرة التي أثرت سلبا على إيرادات الميزانية العامة للدولة، توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كون قطاع التشغيل لا يغطي كل طلبات الأفراد للعمل، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة والفقر في الجزائر.

- يؤدي إنتشار الظواهر السلبية في الاقتصاد الجزائر (الفساد، الرشوة، البيروقراطية، الغش الضريبي، التهرب الضريبي) إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

- أدى ركود النشاط الاستثماري في بعض القطاعات (الفلاحة، السياحة) إلى توجه كثير من أفراد المجتمع إلى النشاطات غير المصرح بها.

- يساهم الاقتصاد غير الرسمي في الإستقرار الاجتماعي بشكل غير مباشر بحيث يقوم بإمتصاص نسبة معتبرة من البطالة غير معلنة، إذ يقر الخبراء أن نسبة البطالة في الجزائر تتعدى 23%، في حين أن النسبة المعلنة رسميا هي 11.2%.

- يوفر الاقتصاد غير الرسمي السيولة النقدية خاصة من العملة الصعبة (سوق السكوار)، ويغطي إحتياجات المجتمع من السلع المادية الأخرى (بعض الأدوية، الهواتف النقالة).

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم **الإقتراحات** التالية:

- العمل على زيادة معدلات النمو عن طريق توسيع إمكانيات القطاع المنظم وبالتالي يحل تدريجيًا محل القطاع غير الرسمي.

- تسهيل الإجراءات الإدارية والتقليل من الروتين (البيروقراطية والمحسوبية) أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي خاصة الشركات العائلية.

- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل لكي لا يلجأ هؤلاء إلى إحتراف مهن غير مصرح بها (الدروس الخصوصة مثلا).

- ضرورة مراجعة معدلات الضرائب على الأرباح لتشجيع المستثمرين التصريح بأعمالهم لدى الجهات المختصة.

- إصدر العفو الضريبي لمدة معينة وتقديم ضمانات وتحفيزات لمن أراد أن يرسم نشاطه.

- ضرورة فتح مكاتب معتمدة لصرف العملات لتسهيل عملية التحويل خاصة للأجانب.

- **الهومش:**

- المديرية العامة للجمارك، فرق التدخل والحماية ضد السلع المغشوشة ، نوفمبر 2018.

- Direction général de la surette nationale ; direction de la police judicaire sous direction de la police scientifique et technique ; Etude du phénomène De la contrefaçon et de la falsification dans les domaines industriel ; janvier 2018 ; Alger.

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement ; direction générale de la ville stratégique et des études économiques ; bulletin d'information stratégique de pme n : ° 29novembre 2017.

- Office national des statistiques, annuaire statistiques de l'Algérie, résultats 2006/2008,N.2010, 26°
- www.andi.dz تم الاطلاع عليه يوم 2019/02/19.
- الموقع الرسمي للمديرية العامة للأمن الوطني www.dgsn.dz .
- تقارير منظمة الشفافية لسنة 2018 htt://ar.wikidia تم الإطلاع عليه يوم: 2019/03/11.
- علي حسن جوهر كريم مصطفى. (2005). *الاقتصاد غير الرسمي في مصر وكيفية إدماجه ودمج أنشطته المشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي*. مصر: رسالة الدكتوراه، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم اقتصاد.
- عوض الله صفوت عبدالسلام. (2002). *الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه*. القاهرة: دار النهضة العربية.